جامعة الفراهيدي

كلية الادارة والاقتصاد

قسم المالية والمصرفية

المرحلة الرابعة

معايير مصرفية

الكورس الاول

2023/10/2

السعر:2500

التسلسل:5

الاسم:

الفصل الاول : مقدمة في المحاسبة الدولية

اولا : ماهي المحاسبة الدولية

مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دوليا لتحكم الممارسات العملية للمهنة وتهتم بوضع إطار نظري وعملي على مستوى دولي للممارسات والمقارنات المحاسبية المختلفة الناتجة عن احداث او عمليات اقتصادية أو مصالح تتخطى حدود أكثر من دولة

ثانيا : أهداف المحاسبية الدولية: -

1- ايجاد إطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على مستوى دولي.

2. ايجاد نوع من الاتساق في الممارسات المحاسبية على مستوى دولي لتسهيل عملية المقارنة.

3 - دراسة الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة ومحاولة زيادة الوعي حول أسباب الاختلافات والتشابهات المحاسبية بين الدول .

4 - تقييم دور المحاسبة في اقتصاديات الشركات والدول المختلفة ومساعدتها في التعرف

على اسباب نجاح أو فشل الانظمة المحاسبية ومن ثم المساعدة في تطويرها.

5. العمل على جعل القوائم المالية للشركات أكثر دولية من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية للشركات وجعلها قابلة للمقارنة والتحقق.

6. توفير الحلول للمشاكل المحاسبية المتجددة.

7 - تسهيل عملية المراجعة امام شركات المحاسبة الدولية وزيادة الثقة في القوائم المالية على مستوى قومي .

8- تهدف المحاسبة بشكل عام إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للوحدة الاقتصادية وإيصال نتائج هذا القياس إلى مستخدمي القوائم المالية الأمر الذي يستوجب وجود معايير محددة للإيفاء بهذه الوظائف.

ثالثا : الهيئات المهنية الداعمة للمعايير:

هناك العديد من المنظمات المهنية الدولية التي اوجدت لغرض تسهيل التعاملات بين الدول وتنظيمها لتحقيق التقارب المحاسبي:

1: جهود المنظمات الدولية: وأهم هذه المنظمات هي:

أ- الأمم المتحدة (UN)

تعد أول منظمة عالمية أهتمت بالشركات متعددة الجنسية وأثرها في الاقتصاد العالمي وتحسين الابلاغ المالي لهذه الشركات وذلك من خلال أنشائها فريق من الخبراء في المعايير المحاسبية الدولية الذين قدموا تقريرهم عام (1978) للهيئات الخاصة العاملة بالشركات في عدد من الدول لدراسة المشكلات المحاسبية واعداد التقارير المالية فضلا عن متابعة مستجدات أعمال الهيئات المعنية بوضع المعايير من أجل تقاربها وتعاونت هذه المنظمة مع مجلس معايير المحاسبة الدولية .

ب- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

أسست هذه المنظمة عام (1960) وتتكون من (24) دولة من الدول المتقدمة، تهدف إلى تشجيع التنمية الاقتصادية وتشجيع التجارة الدولية في الدول الأعضاء على أساس غير متحيز، كما تعمل على اصدار دليل عمل الشركات متعددة الجنسية يتضمن افصاح اختياري للمعلومات المالية وتشجيع الدول الأعضاء على التقارب المحاسبي الدولي واعداد تقارير مالية قابلة للمقارنة.

ت- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) (المصدرة للمعايير)

أسست هذه اللجنة عام (1973) أثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائدة في كل من (استراليا، فرنسا، كندا، المانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة وايرلندا، الولايات المتحدة الامريكية)، وهي منظمة خاصة مستقلة غير هادفة للربح تهدف إلى تطوير المعايير المحاسبية الدولية وتعزيز القبول على المستوى العالمي، فضلا عن تعزيز استخدام المعايير وتطبيقها بدقة.

ث- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

هي منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تم تأسيسه عام (1977)) ويضم (155) عضوة ومنظمة في (118) دولة، ويهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة

في تطوير الاقتصاد الدولي من خلال أنشاء معايير ذات جودة عالية، وتم الاتفاق بين الاتحاد ولجنة معايير المحاسبة الدولية عام (1983) إلى الشروع بعمل مشترك من أجل تقارب المعايير المحاسبية الدولية في مختلف دول العالم .

ج- مجلس معايير المحاسبة الدولية (AISB)

وهو مجلس تابع إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية تأسس في (2001) مؤلف من (17) منظمة منها (13) محاسبية و(4) منظمات مهنية أخرى مسؤوليته وضع وتحسين معايير المحاسبة المالية ويقوم باعتماد مقترحات المشاريع وطرائق واساليب اعداد المعايير وتتألف مهام هذا المجلس بـ :

اصدار وتطوير المعايير المحاسبية للإبلاغ المالي الدولية (IFRS)

- ✓ التي تساعد في انتاج قوائم مالية شفافة وقابلة للمقارنة
- ✓ العمل على ضمان حسن استعمال المعايير المحاسبة الدولية
- ✓ القيام بالاتصالات المكثفة مع الهيئات المحاسبية الأخرى لتقليص فجوة الخلاف المحاسبي دوليا

ح- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

هي منظمة عالمية تأسست عام (1983) تضم في هيئاتها أسواق رأس المال الدولية للعمل على تحقيق التقارب المحاسبي الدولي وحماية المستثمرين وتوفير الأشراف والرقابة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تسهيل زيادة رأس المال المصدري الاوراق المالية بأحسن الطرائق واكفأها في أسواق رأس المال التي يوجد فيها طلب على المستثمرين.

2 : جهود المنظمات الاقليمية :- أهم هذه المنظمات هي الاتي:-

أ- اتحاد المحاسبين الأوربيين (UEC)

تأسس في عام (1951) ويتكون من عضوية منظمات مهنية محاسبية تنتمي لأكثر من (20) دولة، ويهدف الاتحاد إلى تسهيل تبادل الآراء وتسهيل متطلبات دخول مهنة المحاسبة إلى دول الأعضاء، وتسهيل السماح للمحاسبين والمدققين للتنقل بين الدول الأعضاء .

ب- **المجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC)**

تأسست في عام (1957) وتضم هذه المجموعة (12) دولة أوروبية طبقا لمعاهدة روما، ومن أهدافها وتكوين بيئة تجارية موحدة في الدول الأعضاء، بهدف التدفق الحر للبضائع والافراد ورأس المال، وتوحيد الكمارك، والتنسيق بين القوانين المحلية للأعضاء، ويعد التقارب المحاسبي بين الدول الأعضاء أحد أهم المجالات التي اهتمت بها هذه المجموعة.

ت - الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين (ASCA)

تأسست عام (1965) تتكون من عضوية الهيئة المهنية للدول العربية وقد عقد أول مؤتمر في هذا العام، وأصدر أول معايير للتدقيق في عام (1970)، وفي العام (1987) عدت الأردن مقرا للجمعية وتمكنت من الحصول على دعم كبير من الاتحاد الدولي للمحاسبين، وعليه أصبحت الأردن عضوا في لجنة معايير المحاسبة الدولية.

ج- مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) :

هو مجلس علمي أمريكي مسؤول عن اصدار المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) في الولايات المتحدة الأمريكية التي حلت محل مجلس المبادئ المحاسبية (APB) في عام (1973) ، وأستطاع بناء الإطار المفاهيمي الذي شكل قاعدة في تطوير النظرية المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية .

3- جهود المنظمات المهنية المحلية في العراق: وأهم هذه المنظمات هي الأتي:

أ- ديوان الرقابة المالية الاتحادي (FBSA)

تأسس عام (1927) ويعد مؤسسة رسمية مستقلة مسؤولة عن حماية المال العام والمحافظة عليه من الهدر وسوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه، وفي دعم نمو و استقرار الاقتصاد العراقي وهو المسؤول عن نشر وتطبيق الأنظمة المحاسبية والتدقيقية المستندة إلى المعايير المحاسبية المحلية والدولية والعمل المستمر لتحسين السياسات المحاسبية على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية .

ب- نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين (IUAA)

أسست بموجب أحكام القانون (185) العام (1969) ولها شخصية معنوية ومن أهدافها رفع المستوى المهني المحاسبي والتدقيقي على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية والسعي لإحداث التغيير وصولا إلى الافضل من خلال تطبيق هذه المعايير، فضلا عن التعاون مع النقابات والجمعيات والهيئات المهنية داخل العراق وخارجه في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة .

رابعا : الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية على وفق المعايير :

وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام (1989) اطارا مفاهيميا لأغراض الأعداد وعرض القوائم المالية وقد عدل لاحقا في عام (2001).

الاطار المفاهيمي هو " مجموعة مترابطة من الأهداف والأسس فالأهداف هي لتحديد غايات و اغراض الإبلاغ المالي اما الاسس فهي المفاهيم الرئيسية التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف" ويقسم هذا الاطار على ثلاثة مستويات رئيسية هي على النحو الآتي:

المستوى الأول : أهداف المحاسبة :

تهدف المحاسبة على نحو عام إلى توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات أي أن مهمة المحاسبة هي توفير معلومات مفيدة للمستفيدين ومن لهم علاقة بالمعلومات المقدمة وتنقسم الجهات المستفيدة إلى:

- جهات خارجية : أي الأشخاص المعنيين بالمعلومات مثل المستثمرين - المقرضين - الدائنين. الجهات الرسمية الحكومية

- جهات داخلية: وتشمل إدارة الوحدات الاقتصادية والعاملين فيها

المستوى الثاني : العناصر والخصائص النوعية للمعلومات

يعد هذا المستوى بمثابة الجسر بين المستويين الأول و الثالث ويتألف هذا المستوى من :

أ. عناصر القوائم المالية : تشتمل القوائم المالية على مجموعة عناصر ومكونات ينصب عليها عمل المحاسبية وهذه العناصر تشمل الموجودات المطلوبات المصروفات الايرادات

ب. الخصائص النوعية للمعلومات تمثل المواصفات التي يجب توافرها بالمعلومات المحاسبية والذي يعني عدم توافرها إلى انعدام المنفعة وتنقسم الى رئيسة وثانوية فالرئيسية تشمل :

- الملائمة : اي قدرة المعلومة على احداث فرق في قرارات المستعملين.
- التمثيل العادل: اي تمثل الظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام.

اما الثانوية فتشمل :

- قابلية المقارنة: اي الاختيار بين البدائل عن طريق المقارنة بين المعلومات المقدمة .
- قابلية التحقق : تكون المعلومة قابلة للتحقق اذا مثلت الظاهرة الاقتصادية بعدالة .
- التوقيت المناسب ، اي ان المعلومة متاحة لمستعمليها عند الحاجة .
- قابلية الفهم : أي أن المعلومة المحاسبية قابلة للفهم اذا صرفت وقدمت على نحو واضح وبسيط .

3. المستوى الثالث مفاهيم الاعتراف والقياس والافصاح

يبين هذا المستوى المفاهيم التي تفسر كيف ينبغي أن تعترف الوحدة الاقتصادية بالأحداث الاقتصادية وكيفية قياسها ، والإفصاح عنها وتتألف من :

أ- الفرضيات المحاسبية: الفرضية هي مقبولة بذاتها لا تحتاج إلى برهان لإثباتها ولا يوجد دليل على عدم وجودها مثل (فرضية الوحدة الاقتصادية ، وفرضية عملية الاستمرارية).
ب - المبادئ المحاسبية : هي قواعد واحكام عامة القرارات المحاسبية تشتق من الأهداف والمفاهيم المحاسبية وتمثل المظلة التي يستظل بها المحاسب في قراراته .

الفصل الثاني : أبرز معايير المحاسبة الدولية للقياس والإبلاغ

التوافق المحاسبي الدولي يشير التوافق إلى الحركة البعيدة عن التنوع في المعالجات المحاسبية، وعرف أيضا بأنه (الاحتكام إلى جملة من المعايير المحاسبية التي تحظى بصفة القبول العام الدولي واضفاء الانسجام في المعالجات المحاسبية ، اما المعايير المحاسبية فتعرف : (بانها مجموعة من القواعد والاجراءات والآليات المستعملة في المحاسبة عن أحد عناصر القوائم المالية والإفصاح عنها) وقد بين الباحثين أن المرحلة الأولى من مشروع التوافق تبدأ في أثناء المقارنة ما بين الأنظمة المحاسبية وجهود التقارب الدولية مع الهيئات الأخرى من ثم تنتقل إلى حصول التوافق ثم يتم بعدها توليد وإنتاج مجموعة من المعايير وهي تمثل المرحلة الثانية وبهذا الصدد يجب التمييز بين نوعين من المعايير :

الأول: معايير المحاسبة الدولية ويرمز لها بالرمز (IAS) التي تضم معايير تتعلق بالاعتراف والقياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية واصدار معايير محاسبية منفصلة تتعلق بعمليات الافصاح

الثاني: معايير الإبلاغ المالي الدولية ويرمز لها بالرمز (IFRS) وهي تتضمن جوانب الاعتراف والقياس والافصاح والعرض لعناصر القوانم المالية

وتتمثل المعايير بالاتي:

1. معيار المحاسبة الدولي (العرض IAS 1)

يعرف معيار المحاسبة الدولي رقم 1 باسم توضيح المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية ، وتستخدم هذا المعيار لتقديم مجموعة البيانات المالية السنوية من أجل مقارنتها مع السنة السابقة، وتتكون هذه البيانات المالية من :

- بيان المركز المالي
- بيان الربح والخسارة
- بيان قائمة الدخل
- بيان التغيرات في حقوق الملكية.
- بيان التدفقات النقدية

القوائم المالية :

عبارة عن مجموعة من البيانات المالية الخاصة بشركة ما، وتحتوي غالبا على معلومات عن الدخل، والميزانية العمومية، والأرباح، والتدفقات النقدية، وتعد هذه القوائم من الأنشطة التي تطبقها كافة الشركات؛ وذلك من خلال الاعتماد على استخدام مبادئ المحاسبة

وتعرف القوائم المالية بأنها : تقارير تساهم بتوضيح الحالة المالية للمنشأة أثناء وقت ما، أو فترة محددة من الزمن ومن التعريفات الأخرى للقوائم المالية أنها : بيانات تنظم بناء على إجراءات منطقية، وتهدف إلى نقل معلومات عن أغلب المكونات المالية للشركات الأعمال، وقد تظهر معلومات عن لحظة معينة، أو قد ساهم بتوضيح مجموعة من العمليات المالية خلال مدة معينة.

خصائص القوائم المالية

تتميز القوائم المالية بخصائص متنوعة، من أهمها :

1- الوضوح؛ حيث توفر القوائم المالية معلومات عن العمليات المالية بناء على مضمونها الواقعي.
2- الملاءمة؛ تساهم القوائم المالية بتقديم المساعدة لمتخذي القرار في الشركات.
3- القدرة على المقارنة حيث توفر القوائم المالية إمكانية المقارنة بينها ، وذلك بهدف تحديد طبيعة اتجاه المركز المالي وتقييم الأداء.
4- الأهمية النسبية : حيث تحتوي القوائم المالية على كل العناصر المهمة التي تؤثر في عملية اتخذ القرار .
5- الموثوقية : وهي صدق المعلومات الواردة في القوائم المالية، والبعيدة عن التأثر في الأفكار الشخصية والافكار الخاصة بالمسؤولين عن إعدادها كما تشمل الموثوقية تطبيق كل من تكامل المعلومات، والحيطة، والحر، والتمثيل الصادق.

أهداف القوائم المالية

تهتم الأهداف الخاصة بالقوائم المالية في التركيز على الأمور الأتية:

- الاهتمام بكافة الفئات المرتبطة مع القوائم المالية، وخصوصا المستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين؛ حيث تعد هذه الفئات من أهم المتابعين للقوائم المالية. متابعة المعلومات التي تساعد في تقدير حجم ودرجة المخاطرة المؤثرة على التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الشركة

- استخدام مقاييس التغير في الالتزامات، والموارد المرتبطة بقياس الدخل الخاص بالمنشأة؛ من خلال الاعتماد على قائمة الدخل، فيساهم ذلك في تقديم الطريقة الأفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية بالمستقبل مقارنة مع التدفقات النقدية الفعلية.

- تقديم معلومات موثوقة عن العناصر الاقتصادية للشركات؛ وذلك بهدف قياس أماكن الضعف والقوة، ومعرفة مصادر الاستثمار والتمويل.

- تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد، والناتجة عن الأنشطة الموجهة التحقيق الأرباح؛ وذلك بهدف معرفة العوائد المتوقعة من الاستثمار، وتحديد مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها للموردين والدائنين، وإظهار قدرتها على سداد ضرائبها.

- الإفصاح عن كافة المعلومات المناسبة لحاجات الأفراد الذين يستخدمون القوائم المالية.

وظائف القوائم المالية

تعتمد القوائم المالية على تنفيذ مجموعة من الوظائف، ومنها:

- قياس وتقييم الأصول التي تشكل ممتلكات للمنشآت والمشروعات.
- قياس كافة الالتزامات الخاصة بصافي قيمة أصول المنشات والمشروعات
- متابعة التغيرات المؤثرة على الالتزامات، والأصول، وحقوق أصحاب الملكية، ورؤوس الأموال، وربطها بمدة زمنية محددة، ومن ثم تصنيفها إلى مجموعة من التصنيفات، مثل الخسائر والأرباح،
- تعبير عن كافة مكونات القوائم المالية باستخدام وحدات نقدية؛ وذلك لأنها تعد الوحدات العامة والأساسية المستخدمة في القياس المالي.

أهمية القوائم المالية

تعد القوائم المالية من أهم العناصر في بيئة العمل، وتظهر أهميتها في دورها المهم للأطراف الذين يشكلون هذه البيئة، وتتلخص هذه الأهمية وفقا للأتي:

- القوائم المالية مهمة للإدارة وذلك بسبب قدرتها على تقييم المراكز المتنوعة للتكلفة؛ حيث تساعد الإدارة في تطبيق الرقابة على التكاليف، وتحديد طبيعة العمل الذي سيطبق مستقبلا.
- يهتم الدائنون بمتابعة القوائم المالية؛ وخصوصا الذين تترتب عليهم دفعات قصيرة الأجل، وتدفع هذه التزامات من الأصول المتداولة، كما تساعدهم القوائم المالية في حساب نسبة السيولة المالية؛ من أجل تقييم الوضع المالي الحالي.

- تعد القوائم المالية مهمة للمصارف؛ حيث يسعى المصرف إلى التأكد من أمان المبالغ المالية المقترضة منه، وتحديد مدى قدرة العملاء على سداد قيمة الفوائد المترتبة عليها بشكل منتظم؛ لذلك يستخدم المصرف القوائم المالية لتفعيل الرقابة على الخطط، وتحديد كمية الأوراق المالية، وبيان الأرباح والخسائر.
- تستخدم الحكومات القوائم المالية؛ وذلك لتستطيع تحديد قيمة الضرائب المترتبة على المنشآت في قطاع الاعمال ، كما توفر هذه القوائم معلومات عن مدى تقيد المنشآت بالأنظمة والقوانين، وتساعد على دراسة الحالة الاقتصادية الخاصة بالدولة.

أنواع القوائم المالية

تشكل القوائم المالية مجموعة من الأنواع، وهي:

1- قائمة الميزانية العمومية :هي قائمة تساهم ببيان وتوضيح المركز المالي للمنشأة حتى تاريخ إعدادها، وتحتوي على معلومات عن مجموعة من التصنيفات التي تشكلها، وهي الأصول او الموجودات، والالتزامات او المطلوبات وحقوق الملكية، ويعتمد عرض مكونات هذه القائمة على نسب السيولة المالية الخاصة بكل منها؛ حيث تظهر التصنيفات الأكثر سيولة بالبداية، وتعد هذه القائمة من القوائم المالية الرئيسية في بيئة العمل.

2- قائمة الدخل : هي عبارة عن تقرير يساهم بتوضيح طبيعة الأداء المالي الخاص بالشركة أثناء السنة المائية، وتبدأ قائمة الدخل بالمبيعات التي تطرح من المصاريف المترتبة خلال السنة؛ وذلك من أجل الوصول إلى صافي الخسارة أو الربح.

3- قائمة التدفقات النقدية: وهي بيان يحتوي على كافة التدفقات النقدية الصادرة والواردة الخاصة بالمنشأة، والمرتبطة مع الفترة الزمنية الظاهرة في هذه القائمة، وتصنف التدفقات النقدية إلى: النشاطات التمويلية، والنشاطات الاستثمارية، والنشاطات التشغيلية.

4- قائمة حقوق الملكية: هي من التقارير المالية التي تحتوي على كافة التغيرات الخاصة بحقوق الملكية، مثل عمليات شراء وبيع الأسهم، والأرباح والخسائر المالية، والأرباح المترتبة على الأسهم الصادرة، وعادة لا تستخدم هذه القائمة المالية عند إصدار القوائم داخل بيئة عمل المنشأة؛ لأن البيانات المالية الواردة فيها لا تشكل فائدة كبيرة للإدارة.

الهدف: يحدد هذا المعيار أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام الضمان قابلية مقارنتها مع القوائم المالية لنفس المنشاة او منشآت أخرى.

النطاق : ينطبق على القوائم المالية ذات الغرض العام وتتمثل القوائم بـــ :

- قائمة المركز المالي نهاية المدة
- كشف الارباح والخسائر والدخل الشامل
- التغيرات في حقوق الملكية
- كشف التدفقات النقدية
- الايضاحات
- قائمة المركز المالي في بداية المدة.

2. **المعيار المحاسبي الدولي (السياسات المحاسبية والتغيرات في تلك السياسات IAS8)** الهدف: يهدف هذا المعيار إلى تعزيز مدى ملائمة و موثوقية البيانات المالية وامكانية مقارنتها مع البيانات الأخرى خلال مدد مختلفة وتحديد أسس اختيار السياسات المحاسبية والافصاح عنها.

النطاق : ينطبق هذا المعيار عند :

- اختيار السياسات المحاسبية
- المحاسبة عن التغيرات في السياسات المحاسبية
- . عند المحاسبة عن التغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء

تعرف السياسات المحاسبية :أنها مبادئ وقواعد واعراف واحكام تعتمدها الوحدات الاقتصادية عند اعدادها للقوائم المالية

التغير في التقديرات المحاسبية : هو أي تعديل على القيمة الدفترية الموجود او المطلوب بسبب تقديرات حالية جديدة .

3. **معيار المحاسبة الدولي التقارير المالية المرحلية IAs 34**

معيار المحاسبية الدولي رقم 34 باسم التقارير المالية المرحلية Interim Financial Reporting، أو التقارير المالية المؤقتة التي تعكس البيانات المالية لفترة تقل عن السنة المالية، وتستخدم هذا المعيار مع الكيانات التي تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية، حيث يتم تقديم البيانات المالية للفترة الحالية ومقارنتها مع الفترة السابقة في بيان المركز المالي.

الهدف: يهدف إلى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي ووصف مبادى الاعتراف والقياس في البيانات المالية المختصرة أو الكاملة لمدة مرحلية مما يسهم في تعزيز استعمال مستعملي المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الرشيدة.
النطاق : لا يلزم معيار المحاسبة الدولي بإعداد ونشر تقارير مالية مرحلية أو عدد مرات نشر تلك التقارير أو المدة التي يجب نشر هذه التقارير خلالها بعد نهاية المدة المرحلية, الا انه يكون ملائما للوحدات الاقتصادية التي يتم تداول اسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية.

يقصد بالتقارير المرحلية هي التقارير الفصلية التي تصدر كل ثلاثة اشهر او نصف السنوية او الشهرية

4. معيار المحاسبة الدولي (الافصاح في المصارف والمؤسسات المالية المشابهت30 (IAs

الهدف : يحتاج مستعملوا القوائم المالية للمصارف إلى معلومات ملائمة او موثوقة وقابلة للمقارنة لمساعدتهم في تقييم أداء المصارف واتخاذ القرارات

النطاق: يطبق هذا المعيار عند اعداد القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة

الافصاح : يفصح عن السياسات المتبعة والمستعملة في معالجة :

- الايرادات
- تقييم الاستثمارات والأدوات المالية
- اسس قياس الخسائر
- الافصاح عن المطلوبات المحتملة والتعهدات والبنود خارج الميزانية
- الخسائر الناتجة عن القروض والسلف.
- أي مبالغ توضع لمواجهة المخاطر المصرفية

5. معيار المحاسبة الدولي (المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة IAS 37)

الهدف : يهدف إلى تحديد مقاييس الاعتراف و اسس الاعتراف المناسبة

على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة وضمان تطبيقها والى تنظيم وتحديد متطلبات الإفصاح عن معلومات كافية في ايضاحات البيانات المالية لتمكين المستعملين من فهم طبيعتها وتوقيتها.

النطاق: يطبق على جميع الوحدات الاقتصادية في مجال المحاسبة عن المخصصات والمطلوبات و الموجودات المحتملة باستثناء (العقود المثقلة بالاعباء أو التي تغطيها معايير اخرى)

الموجود المحتمل : موجود يمكن أن ينشأ من احداث سابقة و سيتاكد وجوده فقط عند وقوع او عدم وقوع حدث مستقبلي

الافصاح : يجب الافصاح عن:

- المبالغ المسجلة في بداية ونهاية المدة
- المخصصات الإضافية في اثناء المدة
- المبالغ المستلمة
- المبالغ غير المستعملة

الفصل الثالث معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقياس والافصاح في الوحدات المالية

1. معيار الابلاغ المالي الدولي (الادوات المالية IFRS9)

الاعتراف والقياس (حل محل معيار المحاسبة الدولي 39).

الهدف: يهدف إلى وضع اسس للاعتراف والقياس المتعلقة بالموجودات المالية والمطلوبات المالية والعقود المتعلقة بشراء وبيع الأصول أو البنود غير المالية و يبين المعيار كيفية تصنيف الأصول والمطلوبات المالية ومتى يتم الغاء الاعتراف بها ..

النطاق: ينطبق على كافة انواع الأدوات المالية باستثناء تلك المشمولة بالمعايير الأخرى. تعرف الأداة المالية أنها" أي عقد ينشئ موجودا ماليا لوحدة اقتصادية ومطلوبا ماليا أو حقوق ملكية لوحدة اقتصادية أخرى"

2. معيار المحاسبة الدولية (الادوات المالية IAS32) الافصاح والعرض

الهدف: يهدف إلى وضع مبادئ أساسية لعرض الادوات المالية اما كمطلوبات أو حقوق ملكية والالات التي يتم فيها التقاص بين الأصول والمطلوبات المالية ويتم تطبيق متطلبات هذا المعيار لتصنيف الأدوات المالية من وجهة نظر مصدر الأداة المالية إلى اصول مالية ومطلوبات مالية وادوات حقوق ملكية .

النطاق : يجب تطبيق هذا المعيار على كافة انواع الأدوات المالية باستثناء الحصص من الاستثمارات وحقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين وعقود التأمين والادوات المالية التي تدخل ضمن نطاق معيار عقود التأمين.

3. معيار المحاسبة الدولي (IAS 19محاسبة منافع الموظفين).

الهدف: يهدف إلى تحديد محاسبة منافع الموظفين والافصاح عنها ويتطلب الاعتراف بالتزام معين عندما يقدم الموظف الخدمة مقابل منافع الموظفين التي ستدفع مستقبلا، ومصروف معين عندما تستهلك المنشأة المنافع الاقتصادية الناجمة عن الخدمة التي يقدمها الموظف مقابل منافع الموظفين.

النطاق: يطبق هذا المعيار من قبل صاحب العمل في المحاسبة عن جميع منافع الموظفين باستثناء تلك التي ينطبق عليها معيار الإبلاغ المالي 2" الدفع على اساس الاسهم " وتتمثل المنافع بمنافع قصيرة الأجل (مثل الرواتب والأجور و الاجازات السنوية والمرضية المدفوعة) ومنافع انتهاء الخدمة الوظيفية مثل (رواتب التقاعد وتكاليف الخدمات الطبية) و

منافع مكافأة نهاية الخدمة للعاملين ، ومنافع طويلة الأجل مثل (اجازة الخدمة الطويلة أو إجازة التفرغ العلمي)

4. معيار المحاسبة الدولي (Ais 21 أثار التغييرات في اسعار صرف العملات الأجنبية)

الهدف: يهدف هذا المعيار إلى بيان كيفية المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية ويبين المعيار كيفية ترجمة القوائم المالية إلى عملة التقرير (عملة التقرير هي العملة التي يتم عرض القوائم المالية بها) فضلا عن تحديد اسعار صرف العملات الأجنبية وتحديد اين سيتم اظهار فروقات الصرف في القوائم المالية.

النطاق : ينطبق على المحاسبة عن المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية باستثناء المعاملات المشتقة والأرصدة التي ينطبق عليها معيار ifrs9، وينطبق على ترجمة القوائم المالية للعملات الأجنبية وترجمة نتائج أعمال المنشاة ومميزاتها إلى العملة التي تعرض بها المنشاة قوائمها

5 معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRs10) توحيد القوائم المالية حل محل معيار المحاسبة الدولي القوائم المالية الموحدة IAS 27

الهدف: يهدف هذا المعيار إلى وضع الأسس والمبادئ المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر الوحدة الاقتصادية على واحدة أو أكثر من الوحدات الاقتصادية الأخرى وبالتالي فان القوائم المالية الموحدة تعد الشركة التابعة جزء من الشركة القابضة وكأنها احد فروعها.

النطاق : ينطبق هذا المعيار على الشركة الأم باستثناء:

أنه لا يشترط على الشركة الام عرض بياناتها المالية على نحو موحد اذا كانت هي نفسها شركة تابعة او اذا كانت ادوات حقوق الملكية غير متداولة في سوق عام أو ليست بحاجة لعرض البيانات الموحدة عندما تقيس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة .

6. معيار الابلاغ المالي الدولي (عقود التأمين IFRS4).

الهدف: تحديد أساليب التقارير المالية لعقود التأمين من قبل المنشاة المصدرة لهذه العقود حتى يكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية المرحلة الثانية من مشروعه.

النطاق: تشمل عقود التأمين وإعادة التأمين الصادرة والواردة ، الأدوات المالية التي تقوم باصدارها متضمنة ميزة المشاركة الاختيارية

7. معيار الإبلاغ المالي الدولي (عقود التأمين IFRS17)

الهدف: التأكد من أن الكيانات توفر معلومات ملائمة، وإن عقد التأمين يمثل بنحو عادل، وأن القوائم المالية تمكن المستفيدين منها من تقييم تأثيرات عقد التأمين على الأداء المالي ، والوضع المالي ،و التدفقات النقدية

النطاق: ينطبق هذا المعيار على

- عقود التأمين بضمنها (عقود إعادة التأمين) الصادرة (المباعة).
- عقود إعادة التأمين المحتفظ بها (المقتناة).
- عقود الاستثمار التي تمتلك ميزات المشاركة الاختيارية
- الصادرة على شرط أن تصدر الشركة عقود تأمين أيضاً

. معيار المحاسبة الدولي (الممتلكات الاستثمارية أو العقارات الاستثمارية IAS40).

الهدف: يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية من حيث الاعتراف و القياس اللاحق ومتطلبات الافصاح ذات العلاقة.

النطاق : يطبق على الاعتراف والقياس والافصاح عن العقارات الاستثمارية كما ينطبق على :

- قياس الممتلكات الاستثمارية المحتفظ بها بموجب عقد ايجار تمويلي

- قياس الممتلكات الاستثمارية المحتفظ بها بموجب عقد ايجار تشغيلي

القياس اللاحق: عند اعداد القوائم المالية للوحدات الاقتصادية فان لها أن تختار أيا مما يلي كسياسة محاسبية للمحاسبة عن الممتلكات الاستثمارية أما نموذج الكلفة أو نموذج القيمة العادلة مع اظهار فروقات القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية ضمن قائمة الدخل.

العولمة

ويمكن تعريف العولمة : بانها تعني بشكل عام اندماج اسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن اطار من رأسمالية الاسواق كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى التدخل في سيادة الدولة والعنصر الاساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي فهذا الاخير كما يتضح من التسميه يركز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات السيادة وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جدا في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ولكن يبقى للدولة دور كبير في ادارتها وفي ادارة اقتصادها.

يمكن تعريف العولمة الاقتصادية (Economic Globalization) بانها تعني تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديده افرزتها التطورات التقنية والاقتصادية تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحده واحده. وهناك ما يشبه الاتفاق بين معظم من تناولوا العولمة في الدول المتقدمة على انها ظهرت مع بزوغ قوى جديده عالميه التأثير بمعنى انها فوق القومية (Supernational) اي ليس لدوله ما او لمجموعه دول اي تدخل او تحكم فيها وان هذه القوى قد اخضعت جانبا من العلاقات الاقتصادية والمؤسسات القائمة في العالم لتأثيرها التلقائي. وانها ستؤدي الى صياغه جديده لنظام يحكم العالم كوحده متكاملة الاجزاء بشكل طبيعي ودون حواجز او حدود. ومن ثم فان العولمة تعني ان تصبح بلدان العالم المختلفة خاضعه لنظام عالمي مسير بقوانين طبيعية حتميه فتتصهر فيه اقتصاديات هذه البلدان بلا سياسات قوميه وبما يحقق مصالح الجميع.

وهناك شبه اتفاق تام بين من تناولوا ظاهرة العولمة بانها تعتمد على خمس قوى رئيسيه

العولمة

1- حرية الاستثمار في اي مكان في العالم والتي اقترنت بحرية راس المال الخاص في الحركة دون اي عوائق على المستوى العالمي.

2- حرية اقامة الصناعة في انسب الاماكن لها في العالم وذلك بغض النظر عن الجنسية او السياسية او القومية لأي دوله.

3- عالمية النمط الاستهلاكي وحرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره.

4- عالمية الاتصالات التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الاقمار الصناعية.

5- عالمية المعلومات التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الكومبيوتر جنبا الى جنب مع تقنيات وصناعة الاقمار الصناعية. وهذه القوى متداخله معا لطبيعتها ومتضافره في تأثيرها على المستوى العالمي فمثلا حرية اقامة الصناعة في انسب مكان ترتبط بحرية الاستثمار او حرية حركة راس المال. كما ان عالمية الاتصالات والمعلومات يسرت عملية انتقاء انسب الاماكن لإقامة الصناعة.

أهداف العولمة

1. الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح بدون حواجز أو قيود جمركية وإدارية...الخ

2. جعل العالم وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الواحد الذي يهد البشرية جمعاء ومن حيث تحقيق الأمن الكلي في العالم.

3. تنمية الاتجاه إلى إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم.

4. بناء هيكل مثلي الإنتاج السلع والخدمات.

.5 إعطاء الفرصة الكاملة لقوى الابتكار، الإبداع، التحسين، التطوير، والتنمية.

.6 الانطلاق إلى آفاق شاسعة والى نطاقات واسعة من التقدم الراقي.

أهم مؤشرات العولمة

.1 حرية حركة السلع والخدمات والأفكار والتبادل الفوري دون حواجز أو حدود.

.2 تحول العالم اثر التطور التقني والتيار المعلوماتي إلى قرية كونية صغيرة بل كوخ الكتروني.

.3 ظهور نفوذ وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات ومتعدية الحدود، ومنها الاجتماعية والثقافية المتمثلة في الاتجاه نحو التجانس الثقافي، والجوانب التكنولوجية أو التقنية مثل تقنيات الأقمار الصناعية.

الأسباب التي أدت إلى العولمة

تعتبر العولمة نتيجة لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات ومنها اقتصادية وسياسية وغيرها، وسنتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى حدوثها

.1 انخفاض القيود على التجارة والاستثمار: بدأت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تخفيض من وطأة الحماية، وأصبحت هذه الدول تعتمد على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة، وفي ظل رعاية الجات تم تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية وفي بعض المجالات الاخرى

.2 التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي: يصف(1993) ما (HARRIS حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة والحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة، فقد ارتفع نصيب دول شرق 1977 من الناتج الإجمالي للعالم، من % 05 إلى % 20 ، ومن الناتج – آسيا في الفترة ما بين 1960

الصناعي العالمي، من % 10 إلى % 23 ، وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل من % 28 عام 1965 إلى % 34 عام 1977 . و استمرت الزيادة في السكان في الدول النامية بمعدل % 02 سنويا (ويمثل ذلك ضعف معدل زيادة السكان في الدول الصناعية.(

3- تكامل أسواق المال الدولية: تعتبر الحركة الدولية لرأس المال، مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي،كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط ارتباطا وثيقا بغرض كفاءة الأسواق المال الدولية، حيث تعد هذه الأسواق القناة التي تتدفق خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم.

.4 زيادة أهمية تدفقات رأس مال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر: يوضح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997 الصادر عن صندوق النقد الدولي مؤشرات زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في الزيادة.

5- التقدم التكنولوجي وانخفاض تكليف النقل والاتصالات: ذكر إن التغيرات التكنولوجية أحد محركات العولمة، وكذلك أكد أهمية هذا العامل ودور التقدم التكنولوجي في المواصلات والاتصالات على تسارع عمليات العولمة.

ابعاد العولمة

1-البعد التقني للعولمة:

يجمع معظم الباحثين على أن البعد التقني هو الدافع للأبعاد الأخرى، الاقتصادي والسياسي والثقافي، في ظاهر العولمة، فقد ساهم التطور التقني منذ اختراع الانترنيت في هذه الظاهرة، بل انه وبطريقة مختلفة تلعب التقنية دورا مهما في عملية العولمة، وهي ضرورية لهذه العملية.

2- البعد الاقتصادي للعولمة:

العولمة

يعتبر الظهور الاقتصادي للعولمة أكثر المظاهر التي تغطيها وسائل الإعلام، ففي الفكر الاقتصادي تشير العولمة إلى الاندماج المتنامي للأسواق الوطنية في السوق العالمي، وإلى حرية حركة البضاعة والخدمات و رأس المال وعوامل الإنتاج عبر الحدود.

3- البعد السياسي:

فمن المنظور السياسي، تعني العولمة أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي.

العولمة المصارفية

1-3: العولمة المصرفية

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي ، وترتبط العولمة أيضاً بالنشاط المصرفي بوصفها جزءاً من العولمة الاقتصادية. وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعاداً ومضامين جديدة ، جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة ، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة، من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة، والتطلع إلى المستقبل.

ولما كانت البنوك والمصارف تصنع هويتها وشخصيتها من خلال توجهها الذي اختطته عبر تاريخها ومنذ إنشائها، فإن العولمة المصرفية قد جعلت من الرؤية المستقبلية بُعداً جديداً للدخول إلى عالم جديد من الكونية، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة.

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية ، إلى التحول نحو البنوك الشاملة Universal Banks. وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات, وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفى عدة مجالات متنوعة. وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات . وكذلك تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد معرفي. وفي ظل العولمة أصبحت البنوك تبتكر وتخلق عملاءها المتميزين ، وتقدم لهم مستقبلاً أكثر غنىً وثراءاً على مستوى الخدمات المصرفية . و يقوم هذا المستقبل على تكنولوجيا ابتكارية تملكها وتستخدمها فقط البنوك التي تعتبر قاسم مشترك في كل عمل يسعى إلى التقدم وإلى النمو والازدهار.

ومن هنا ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك، فالنظرة الدقيقة الواعية لتقديم الخدمات المصرفية سواء كانت المتصلة بالودائع أو بالقروض أو بالأسهم أو بالسندات (باعتبارها خدمات تقليدية معتادة) ، أو كانت متصلة بعقود المشتقات المعقدة أو بغيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة ، تدفع البنوك إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة . وفي الوقت ذاته فإن الارتباط العضوي بالتجمعات والتكتلات المصرفية يعتبر أساساً لوصول البنك إلى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يتيح وفورات النطاق والسعة المصرفية. وقد أدى ذلك إلى ارتباط عمل البنك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل ، والذي يعظم من جودة الأداء ويرتقي بمستوى القدرة على الإشباع

يمكن القول أن من التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك، هو ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة ، والتي تعتبر انقلاباً واضحاً في عالم البنوك. إذ أن الكيانات المصرفية العملاقة ، بحكم علاقات القوة الاقتصادية الضخمة والحجم الاقتصادي الكبير ، والأداء

الاقتصادي الفائق , أصبحت تملك قدرة عالية على التأثير في شكل واتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو والمتسارع في الانتشار والاتساع من خلال التواجد في كافة أنحاء العالم.

كما أن العولمة المصرفية لا تعني أبداً التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية ، ولكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة ، والانتقال بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج . هذا مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بصورة أكثر فاعلية وأكثر قدرة وأكثر نشاطاً، لضمان الامتداد والتوسع المصرفي.

إن العولمة ليست إطاراً للعمل فقط بقدر ما هي دافع ومحفز ومحرك للعمل أيضاً . ومن ثم فإن العولمة المصرفية تستند إلى عدة أسباب يتعين معرفتها والإحاطة بها، وفي الوقت نفسه ربطها بالركائز الدافعة لنمو البنك وتوسعه وتفعيل قدراته

المحور الثاني

الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعو لمة أن لها تأثير واسع على النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم ، ومنها الجهاز المصرفي الجزائري ,ونوه إلى أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي الجزائري هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدني مستوى . بالتالي يمكن الإشارة في تركيز شديد على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال التحليل التالي :

2-1:إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية :

حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولي العالمي . أخذت كل البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك. ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك . وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية، وبما أدى إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى ، وبخاصة إصدار السندات . إن آثار العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ، وقد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية .

2-2: تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية :

يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي. وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق .أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والأقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية .ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار ونشاط التامين من خلال شركات التامين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء .

2-3::ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل :

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء أن كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاماً على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم راس المال والاحتياطيات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988م، وأصبح لازماً على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي ، ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها الالتزام بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى مع نهاية عام 1992م

وقد تم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات فيما يعر ف بمقررات بازل II ، وهذا الإطار الجديد لكفاية رأس المال يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية ومن هنا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية :

* الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي .
* الاستمرار في دعم المساواة التنافسية .
* تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر .

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية راس المال ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا .ويتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز وأمان وسلامة النظام المالي الدولي وذلك بالارتكاز على تكوين راس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة .وتعتقد لجنة بازل بان الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي .

ويركز الإطار الجديد المقترح على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، وفى نفس الوقت يجب أن يعمل هذا الإطار على توفير الأمان والسلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة ضمن المجموعة .و لهذه الغاية تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع

كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية والتي بدورها تنخرط في النشاطات المصرفية . وفى بعض الدول فان المجموعة المصرفية يمكن أن تسجل كمصرف،وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسالة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل راس مال كاف .

لقد توسعت المصارف بشكل متزايد باتجاه ميادين جديدة ضمن النشاط المالي،خاصة ميادين الأوراق المالية والتامين لذا فان لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معاملة استثمار المصارف في هذه الميادين . وفيما يختص بالمجموعات المالية المتنوعة فان اللجنة تعترف بالحاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال

2-4: احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994م ، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية :

الاتجاه الأول:المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في بالسوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية

الاتجاه الثاني : المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

الاتجاه الثالث : المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية .

هذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء لقوة دخول المؤسسات المالية خلاف البنوك إلى السوق المصرفية وخاصة في أسواق الخدمات المالية . ومن المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التامين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي.

2-5:الاندماج المصرفي :

إن احد الآثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث في الوقت الحاضر من موجة أند ماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة وبعضها البعض. وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم. و الاندماج المصرفي بشكل عام هو اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد، ودوافع الاندماج كثيرة أهمها:تحقيق وفورات الحجم ودافع التوسع وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية، وقد بدأت المصارف في الجزائر تتأثر بهذا الاتجاه. ولتوافر مقومات نجاح الاندماج في المصارف

الجزائرية ينصح أجراء الدراسة الواعية المتأنية في كل الأحوال لان هناك حدود وتكاليف لعملية الاندماج .

2-6:تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك :.

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلى العالمي ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي. واهم هذه الأنشطة الاتجار بالمخدرات والاتجار في الأسلحة المحظورة ,والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة والدعارة وتجار الرقيق والسرقات .

ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عليمات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي , ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل ، مع الأخذ في الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى.

معايير مصرفية دولية

الاسبوع 6-8

International Banking Standards

اولا: تعريف انموذج CAMELS

يستخدم انموذج CAMELS لتقييم أداء المصارف والمؤسسات المالية عن طريق فحص القوائم المالية والحسابات الختامية على أساس كل مكون وهو أداة موجزة لا غنى عنها للباحثين وصانعي السياسات والمشرعين. فهو يضمن الشروط الصحيحة للمصارف عن طريق تحليل مختلف الجوانب مثل الصحة المالية ومصادر التمويل وبيانات الاقتصاد الكلي للتدفقات النقدية واعتمدت معايير CAMELS من قبل ادارة بنك أمريكا الشمالية لمعرفة الموثوقية المالية والإدارية لمؤسسات الإقراض التجارية اذ يتم الحصول على المعلومات الضرورية لتطبيق انموذج CAMELS من مصادر مختلفة مثل البيانات المالية ومصادر التمويل ومعلومات الاقتصاد الكلي والميزانية وتقديرات التدفق النقدي والعمليات التجارية لتقييم المركز المالي والأداء المالي الكلي للمصرف .

ويمكن تعريف انموذج CAMELS بأنه نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء المصارف وتحديد جدارته بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الرقابية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي .

ويمكن تصنيف مكونات انموذج CAMELS كما في الشكل (1) التالي:

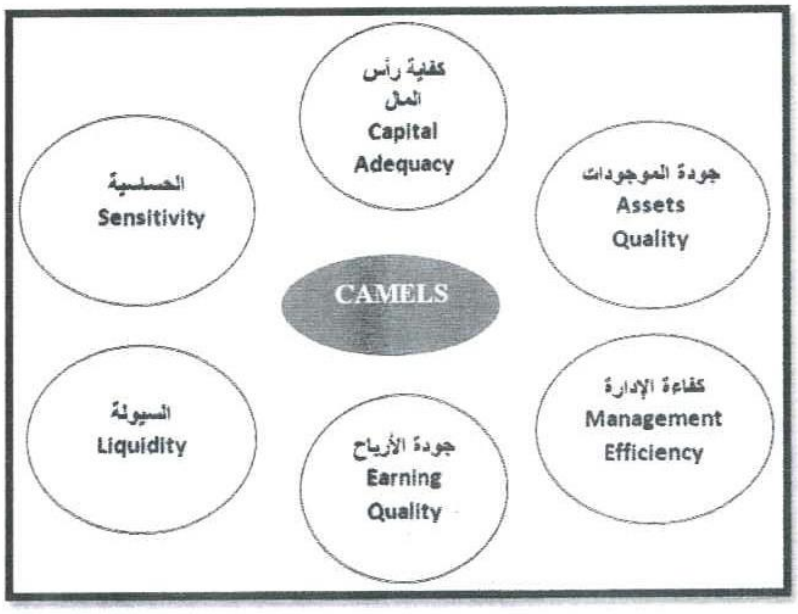

شكل (1) مكونات انموذج CAMELS

ثانيا: الية عمل انموذج CAMELS

يمتلك كل معيار من مكونات انموذج CAMELS تصنيفات من (1-5)، اذ يكون التصنيف (1) هو الاقوى والتصنيف (5) هو التصنيف الضعيف، ويوضح الجدول الاتي الاوزان النهائية لنموذج CAMELS اذ يتم تصنيفات المعايير الستة (المكونات) ومن ثم جمع نقاطها ليمثل الرقم النهائي رتبة المصرف وفق انموذج CAMELS لتحديد مستوى الاداء العام ومستوى السلامة المصرفية.

جدول (1) الاوزان النهائية لأنموذج CAMELS

التصنيف	وزن التصنيف	نوع التصنيف	تحليل التصنيف
1	1.5 - 1.0	قوي (Strong)	المصرف جيد في كل جانب ولا يعاني من مشاكل.
2	2.4 - 1.6	مرضي (Satisfactory)	المصرف جيد في الاساس ولكن لديه العديد من نقاط الضعف المحددة.
3	3.4 - 2.5	متوسط (Fair)	المصرف لدية بعض نقاط الضعف المالية والتشغيلية، أو الضعف في الامتثال التي من شأنها ان تعطي أسباب تدعو للقلق الرقابي.
4	4.4 - 3.5	حدي (Marginal)	لدى المصرف نقاط ضعف مالية خطيرة قد تضر بالقدرات المستقبلية و النمو المستقبلي.
5	5.0 - 4.5	غير مرضي (Unsatisfactory)	لدى المصرف نقاط ضعف مالية حرجة تؤدي الى احتمالية الفشل في المستقبل القريب.

ثالثا: خصائص المصارف حسب مستويات تصنيف CAMELS

وفقاً للجدول السابق فإن نموذج التقييم CAMELS لدية خمس تصنيفات مختلفة التي تبدأ من التصنيف الأول (قوي) إلى التصنيف الخامس (غير مرضي) ،ولكل تصنيف مجموع من الخصائص منها ما يلي :

المستوى الأول :تصنيف قوي (Strong)

المصرف في هذه المجموعة سليم من جميع النواحي وبشكل عام لديه مكونات تصنفه ضمن المستوى(1)، أي أنه يمتلك نقاط ضعف بسيطة أو تكاد تكون معدومة، ويمكن أن يكون التعامل معها بطريقة روتينية من قبل مجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا للمصرف، فالمصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف تتميز بأدائها القوي و بقدرتها على مواجهة الظروف الخارجية مثل حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وتتميز بالامتثال الكبير للقوانين واللوائح القانونية التي تصدرها الجهات الاشرافية ، كما و تمتلك إدارة كفؤة للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية والمتمثلة بالبنك المركزي.

المستوى الثاني: تصنيف مرضي(Satisfactory)

المصرف في هذه المجموعة سليم أساساً و يُصنف كحد أدنى ضمن المستوى (2) ويمتلك نقاط ضعف معتدلة، و مشاكل طفيفة والتي تقع تحت سيطرة مجلس إدارة المصرف أو الإدارة العليا ، ويتميز بالاستقرار والقدرة على تحمل التقلبات الاقتصادية ، والامتثال الكبير للقوانين و اللوائح الأشرافية ،أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر بشكل عام تكون الممارسات فيها مرضية بالمقارنة مع حجم المصرف وتعقد عملياته، ولا يوجد أي قلق من قبل السلطات الرقابية، وبذلك فإن تدخل السلطات الرقابية غالباً ما يكون محدود، أو بشكل غير رسمي.(Janesova,2016:183)

المستوى الثالث : تصنيف متوسط(Fair)

يتصف المصرف الذي يقع ضمن هذا المستوى برقابة وأشراف منخفض، و تشوبه نقاط ضعف والتي قد تتراوح ما بين متوسطة إلى شديدة، ومع ذلك فإنه يصنف ضمن المستوى(3) كحد أدنى ويتميز بمجموعة من الخصائص منها افتقار إدارة المصرف أو الإدارة العليا للقدرة أو الرغبة في التعامل مع نقاط الضعف ضمن الأطر الزمنية المناسبة، و المصرف الذي يقع ضمن هذه المجموعة يكون أقل قدرة على تحمل تقلبات العمل ،ويكون معرضاً للتأثيرات الخارجية، وبدرجة أكبر من المصارف التي تقع ضمن التصنيف(1أو2) و يكون أقل امتثالاً للقوانين واللوائح المصرفية، أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر فإنها تكون أقل من مرضية بالنسبة إلى حجم المصرف وتعقد عملياته وحجم المخاطر التي يتعرض لها (Zedan & Daas,2017: 354).

المستوى الرابع: تصنيف حدّي(Marginal)

المصرف الذي يكون ضمن هذه المجموعة غالباً ما يكون غير آمن أو سليم ويمتلك نقاط ضعف ومشاكل إدارية ومالية خطيرة ، يمكن إن تؤدي إلى أداء ضعيف أو غير مرضي ولديه نقاط ضعف كبيرة تتراوح بين حادة إلى حرجة ،تضعه ضمن التصنيف (4) كحد ادنى، كما إن مجلس الإدارة ليس لديه الرغبة والقدرة على معالجة نقاط الضعف وعدم قدرت المصرف على تحمل تقلبات الاعمال وانخفاض الامتثال للقوانين واللوائح الإشرافية أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر يكون أدائها غير مقبول بالنسبة لحجم المصرف ودجة تعقده ، وليس هناك اهتمام في الجانب الاشرافي و الرقابي .(UFIRS , 2016: 2)

المستوى الخامس: تصنيف غير مرضي(Unsatisfactory)

المصرف الذي يكون في هذه المجموعة يعاني من ممارسات غير آمنة وسليمة ، ويمتلك نقاط ضعف و مشاكل إدارية ومالية كبيرة جداً ،وضعف إدارة المخاطر بالنسبة لحجم المصرف ودرجة تعقد عملياته ، ولدية مكونات تضعه ضمن التصنيف (5) كحد أدنى، وليس للإدارة القدرة أو الرغبة في السيطرة أو اجراء عمليات تصحيحية بهدف معالجة الموقف، وهناك حاجة إلى مساعدة تلك المصارف من أجل البقاء والاستمرار ، إذ إن الاهتمام الإشرافي المستمر يعد ضرورة ملحة من أجل تصحيح المشاكل، وتشكل المصارف في هذه المجموعة خطراً كبيراً على الودائع ،وهناك احتمال كبير من عدم استرجاعها من قبل اصحابها، وهذا المستوى من التقييم يعكس الأداء غير المرضي، ويظير مؤشرات كبيرة للفشل وتجد الادارة صعوبة في السيطرة على الوضع ، لذلك تقوم باتخاذ إجراءات فورية مثل التصفية أو الاندماج، أو يتم الاستحواذ عليه وما إلى ذلك. (Babar& Zeb, 2011:34)

يلحظ مما تقدم إن المصارف تختلف بحسب مستويات التصنيف، فكل مصرف له خصائص معينة ،بالإمكان بيان وتوضيح خصائص المصارف وحسب مستويات نموذج التقييم CAMELS من خلال الرسم البياني التالي:

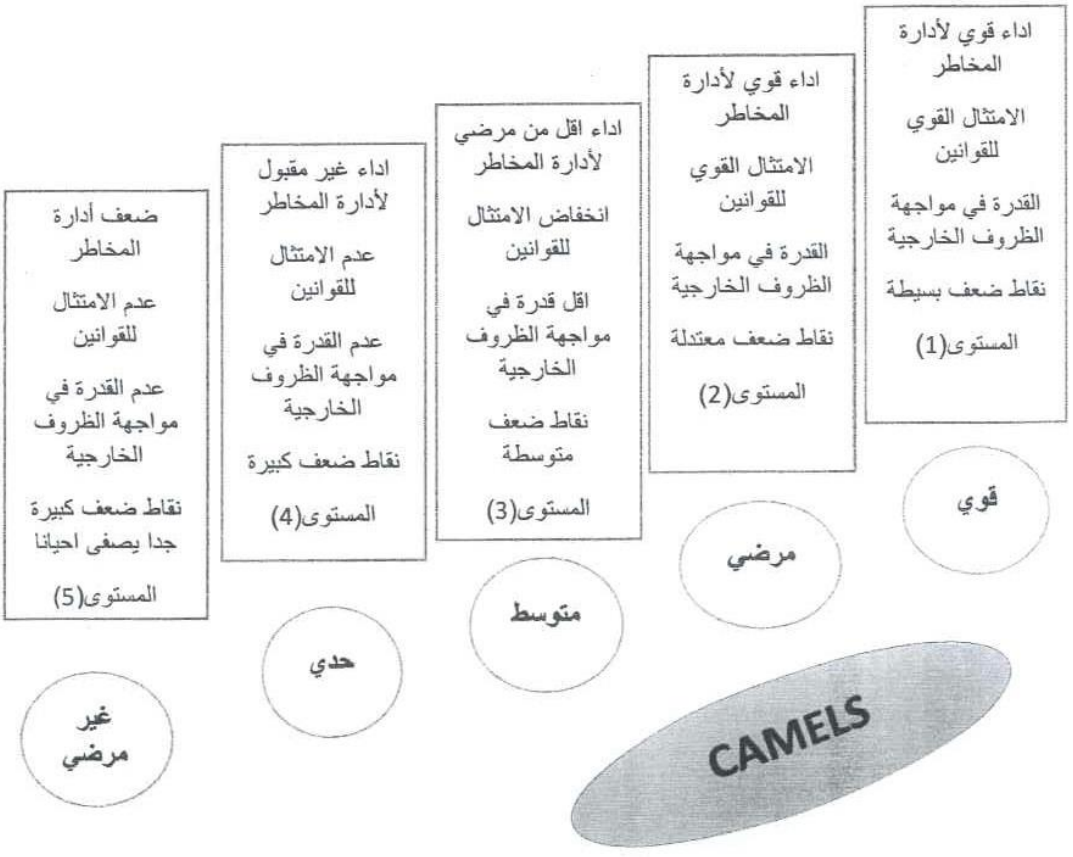

رابعا: مميزات انموذج CAMELS

يتمز بعدة مميزات اهمها:

1- يقيم المصارف ضمن معيار واحد
2- يؤدي الى توحيد اساليب كتابة التقرير
3- يوفر الوقت عن القيام بعملية التفتيش والمراجعة من خلال التركيز على ست معايير دون تشتت الجهود في بنود غير ضرورية
4- الاعتماد على الاسلوب الكمي بدرجة اكبر من الاسلوب الانشائي عند كتابة التقارير.
5- يمكن من خلاله عمل تقييم شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد
6- تحليل النتائج بطرق مختلفة (الاسلوب الافقي لكل مصرف على حده والاسلوب العمودي لكل معيار من مكونات الانموذج)
7- يمكن الاعتماد على الانموذج في عملية اتخاذ القرارات الرقابية.
8- يعكس درجة الشفافية للمصرف ومدى مصداقيته في صحة البيانات المرسلة للبنك المركزي.

معايير مصرفية دولية

الاسبوع 9-14

International Banking Standards

خامسا : المعايير الستة لأنموذج CAMELS

1-2. كفاية رأس المال *Capital Adequacy*

تجسد كفاية رأس المال مدى الصلابة والسلامة المالية للمصرف لغرض حماية ثقة أصحاب المصلحة من مستثمرين ومودعين، اذ يعد رأس المال بمثابة مصد يوفر الحماية عن طريق تعزيز استقرار المصرف وتحسين كفاءته كونه يمثل المركز المالي العام للمصرف ويعكس ما إذا كان المصرف قادر على مواجهة الصدمات غير المتوقعة في المستقبل والمخاطر التي تواجه المصارف ويتم تقييم كفاية رأس مال المصرف عن طريق النسب الاتية:

1-1-2. رأس المال إلى نسبة الموجودات المرجحة بالمخاطر (CRAR)

Capital to Risk-weighted Assets Ratio

تشير النسبة إلى ضمان قدرة المصرف في تحمل قدر معقول من الخسائر التي تحدث أثناء العمليات المصرفية والتأكد من امكانية مواجهتها، اذ ان ارتفاع النسبة يعكس قوة المصارف في حماية مصالح المستثمرين بشكل أكثر، ويمكن القول ان نسبة (CRAR) هي عبارة عن هامش امان تحتفظ به المصارف لمواجهة المخاطر المحتملة بهدف حماية المودعين والمقرضين فضلا عن اكتساب ثقتهم. اذ يتم احتساب النسبة (CRAR) عن طريق قسمة كل من رأس المال الاساسي والتكميلي على الموجودات المرجحة للمخاطر كما في القانون ادناه:

$$\text{CRAR} = \frac{Tire\ 1 + Tire2}{\text{Risk} - \text{weighted Assets}}$$

ويشمل رأس المال الاساسي:

- راس المال المدفوع المتمثل بالأسهم العادية وتقتصر على حقوق المساهمين والأسهم الممتازة الغير متراكمة الأرباح
- الاحتياطيات المعلنة أو المفصح عنها وهي الاحتياطيات التي تنشأ أو تزداد من خلال تخصيص جزء من الأرباح المحتجزة، أو أنواع أخرى مثل (علاوة الأسهم، الترحيل خلال السنة من أرباحها الصافية الى حساب الأرباح المحتجزة،
- الاحتياطيات العامة
- والاحتياطيات القانونية

يستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطيات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة أو المتراكمة او ما يسميها البعض القابلة للاستعادة او القابلة للتحويل الى مديونية .

اما راس المال التكميلي فيشمل:

- ❖ الاحتياطيات غير المعلنة،
- ❖ احتياطيات إعادة تقييم الموجودات الثابتة والديون طويلة الأجل
- ❖ المخصصات العامة لخسائر القروض

اما **الموجودات المرجحة بالمخاطرة** فأهم مكوناتها واكثرها شيوعا هي:

- ❖ النقد بنسبة 0٪
- ❖ السندات الحكومية تكون مخاطرتها بنسبة 0٪، بمعنى انه يتم طرحها من إجمالي الموجودات لأغراض حساب (CRAR)
- ❖ قروض اخرى 100%
- ❖ القروض المضمونة بالرهن العقاري 50%
- ❖ الموجودات الثابتة 100%

و بالنسبة للمصارف الإسلامية فأنها تختلف عن المصارف التقليدية في طبيعة أنشطتها واستخداماتها للموارد فضلا عن البنية الهيكلية لتلك الاستخدامات ، ولكون مقررات بازل I و II لم تراعي خصوصيتها الإسلامية بدأ الاهتمام بإصدار معايير مماثلة خاصة بكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية تُراعي خصوصية البنوك الإسلامية في جانب مصادر الأموال وهي حسابات الاستثمار القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وكذلك صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في جانب الموجودات عند حساب الموجودات المرجحة بالمخاطرة، وكان اخر معيار معدّل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في كانون أول 2013 (IFSB) ضمن معيار (بازل II وبازل III) .

2-1-2. نسبة الديون الى حقوق الملكية Debt-Equity Ratio

تعكس نسبة الديون إلى حقوق الملكية درجة الرافعة المالية للمصرف، اذ تعبر النسبة عن حجم كل من الديون وحقوق الملكية في اجمالي هيكل المال للمصرف. ويتم حسابها بقسمة إجمالي الديون على صافي حقوق المساهمين، وتعني النسبة المرتفعة حماية أقل للمودعين والدائنين والعكس بالعكس . كما وتعتمد المصارف على النسبة الاولى في حساب معيار كفاية رأس المال بشكل اساسي كونها احد متطلبات بازل واكثر كفاءة.

مثال/ توفرت لديك البيانات التالية عن مصرف بغداد واشور وبابل ، احسب معيار كفاية رأس المال وبين اي المصارف اكثر كفاءة وفق هذا المعيار.

المبالغ بالملايين			
المصرف	بغداد	اشور	بابل
راس المال المدفوع	250,000	250,000	250,000
علاوة الاسهم	100	825	312
احتياطيات عامة	118	75	112
احتياطيات غير معلنة	56	210	384
نقد في الصندوق	988	758	922
مخصص خسائر القروض	235	122	168
قروض 60% منها عقارية	22,000	22,800	32,000
مباني	785,000	560,000	650,000

الحل/

1- نحسب مجموع مبالغ رأس المال الاساسي: (راس المال المدفوع + علاوة الاسهم + احتياطيات عامة) ثم نحسب رأس المال المساند (احتياطيات غير معلنة + مخصص خسائر القروض) وكالاتي:

المبالغ بالملايين	بغداد	اشور	بابل
رأس المال الاساسي	250,218	250,900	250,424
رأس المال المساند	291	332	552

2- نحسب الموجودات المرجحة بالمخاطرة ونعتمد على ما حفظناه من اوزان مخاطر لكل موجود وكالاتي:

المبالغ بالملايين	وزن المخاطرة	بغداد	اشور	بابل
نقد في الصندوق	0%	-	-	-
قروض عقارية 60%	50%	6,600	6,840	9,600
قروض اخرى 40%	100%	8,800	9,120	12,800
مباني	100%	785,000	560,000	650,000
الموجودات المرجحة بالمخاطرة		800,400	575,960	672,400

3- نحسب معيار CRAR وفق المعادلة الاتية:

$$\text{CRAR} = \frac{Tire\ 1 + Tire2}{\text{Risk} - \text{weighted Assets}}$$

	بغداد	اشور	بابل
Tire 1	250,218	250,900	250,424
Tire 2	291	332	552
Risk- Weighted Assets	800,400	575,960	672,400
معيار CRAR	31.30%	43.62%	37.33%

يتضح ان مصرف اشور هو صاحب اعلى كفاية رأس المال بنسبة 43.62% تلاه مصرف بابل بالمرتبة الثانية بنسبة 37.33% ثم مصرف بغداد بنسبة 31.30%، كما ان جميع المصارف الثلاث قد استوفت متطلبات لجنة بازل 3 والتي حددت مقدار 12 % كمتطلبات كفاية راس المال وفق المعيار CRAR

2-2. جودة الموجودات *Assets Quality*

يتمثل الغرض الرئيسي من قياس جودة الموجودات هو تحديد تركيبة الموجودات المتعثرة او المخصصات التي وضعت لمواجهة التعثر كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات، اذ تعد هذه النسب الجزء الحاسم في نشاط المصرف وعملياته التي ينتج عنها تحقيق الايرادات، فامتلاك المصرف موجودات جيدة يعني انه يولد دخل أكثر وله تقييم أفضل من حيث حجم السيولة وكفاءة الادارة ورأس المال (شاهين، 2005: 34). ان الشاغل الرئيسي لجميع المصارف هو كيفية الحفاظ على مبلغ القروض المتعثرة في مستوى منخفض. ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع خسائر القروض يؤثر سلبا على ربحية المصرف. وللحكم على مدى جودة موجودات المصرف يتم استخدام كل او أحد النسب التالية التي تعد مؤشرا على قيمة المخاطرة في محفظة المصرف:

2-2-1.صافي مخصص خسائر القروض لأجمالي القروض

Net Loan Loss Provision to Total Loans

مخصص خسارة القروض هو مصروف مخصص جانباً للقروض المتعثرة، ويستخدم لتغطية عدد من العوامل المرتبطة بخسائر القروض المحتملة بما في ذلك القروض المعدومة، وتخلف المقترض عن السداد، هذه النسبة هي المقياس لتقييم جودة الموجودات.

2-2-2.صافي القروض المتعثرة الى اجمالي القروض

Net Non-Performing Loans to Total Loans

وفقا لقانون التنظيم المصرفي لعام 1949، ينبغي منح قرض مقابل ضمان الموجودات، كما يجب أن تكون القيمة السوقية لهذا الضمان مساوية أو أكبر من قيمة هذا القرض بهدف الحد من المخاطر، اذ كلما قلت هذه النسبة كان الوضع افضل بالنسبة للمصرف. وتقاس وفق المعادلة الاتية :

$$NPL = \frac{\text{Non} - \text{Performing Loans}}{\text{Total Loans}}$$

مثال/ لو توفرت لديك البيانات الاتية، احسب جودة الموجودات بأستخدام نسبة صافي القروض المتعثرة الى اجمالي القروض NPL وبين اي المصارف افضل.

المبالغ بالملايين			
المصرف	بغداد	اشور	بابل
القروض المتعثرة	580	435	612
مخصص خسائر القروض	275	300	280
اجمالي القروض	1,315	1,512	1,120

الحل/ بداية نحسب صافي القروض المتعثرة من خلال طرح مخصص خسائر الاقروض من اجمالي القروض المتعثرة وكالاتي:

المبالغ بالملايين	بغداد	اشور	بابل
القروض المتعثرة	580	435	612
مخصص خسائر القروض	275	300	280
صافي القروض المتعثرة	305	135	332

بعد استخراج صافي القروض المتعثرة نطبق القانون الاتي:

$$NPL = \frac{\text{Non} - \text{Performing Loans}}{\text{Total Loans}}$$

وهو حاصل قسمة صافي القروض المتعثرة على اجمالي القروض وستكون النتائج كالاتي:

المبالغ بالملايين	بغداد	اشور	بابل
صافي القروض المتعثرة	305	135	332
اجمالي القروض	1,315	1,512	1,120
NPL	23.19%	8.93%	29.64%

ان معيار تقييم هذه النسبة انه كلما قلت دلت على ان حجم القروض المتعثرة اقل وهذا افضل للمصرف، وحقق مصرف اشور افضل نسبة تلاه مصرف بغداد ومن ثم مصرف بابل.

2-3. كفاءة الإدارة Management Efficiency

تعمل الإدارة كضمان لتشغيل المصرف بطريقة سلسة ولائقة وتسمى بإدارة الامتياز أو الإدارة الماهرة كلما تحكمت في تكلفتها وزادت الإنتاجية، وتحقق في نهاية المطاف أرباحًا أعلى. ويتم قياسها بقسمة إجمالي التكلفة إلى إجمالي نسبة الدخل، بمعنى انه يمكن قياس كفاءة الإدارة وفق قدرتها في تحقيق اكبر دخل ممكن باقل تكلفة **(Piyu, 1992: 3)**. وتشير كفاءة الإدارة إلى الالتزام بالمعايير المحددة والقدرة على مواجهة البيئة المتغيرة **(Aspal & Dhawan, 2016: 5)**. وغالبا ما تقاس المؤشرات الإدارية لإدارة المصرف من خلال دراسة رأي الجهات الرقابية بسلطة النقد وتحليلها للوصول إلى مدى قوة أو ضعف إدارة المصرف، ولذلك يتعين على جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بحث وتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة وأهمها:

2-3-1. المصاريف من غير الفوائد الى صافي ايرادات التشغيل

Non-Interest Expense to Net operating income

تعد الكفاءة الإدارية العنصر الثالث للحكم على الرصانة المصرفية وربما هي الأكثر اهمية رغم الصعوبات التي تكتنف القياس وعدم التأكد، ويمكن استخدام نسبة المصروفات لغير مدفوعات الفائدة الى صافي ايرادات التشغيل مؤشرا لكفاءة الادارة، ويتكون صافي ايرادات التشغيل من (صافي ايرادات الفوائد ، صافي ايرادات العمولات، الارباح الرأسمالية، ارباح تحويل العملات الاجنبية، صافي ارباح عمليات مصرفية اخرى) ، في حين تشمل المصروفات من غير الفوائد كل من (رواتب وعلاوات، مصاريف تأمين، خدمات مهنية واستشارية، ايجارات وخدمات، ضيافة، غرامات، صيانة، مكافأت لغير العاملين، وقود وزيوت، اجور نقل، قرطاسية، خدمات قانونية، ماء وكهرباء، سفر وايفاد ... الخ). وتحسب النسبة وفق المعادلة الاتية :

$$NIE = \frac{\text{Non} - \text{Interest Expense}}{\text{Net operating income}}$$

2-3-2. إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع Total Loans to Total Deposits

تعبر هذه النسبة عن كفاءة إدارة المصرف في استخدام الودائع المتاحة لغرض منح القروض التي تحقق عوائد مرتفعة، اذ يتضمن بند اجمالي الودائع في الميزانية العمومية كل من الودائع الادخارية وتحت الطلب ولأجل والودائع من المصارف الأخرى. وكلما كانت النسبة أعلى كان ذلك أفضل والعكس بالعكس.

مثال/ توفرت لديك البيانات الاتية، احسب معيار كفاءة الادارة بأستخدام نسبة NIE وبين اي المصارف اكثر كفاءة؟

المبالغ بالملايين			
المصرف	بغداد	اشور	بابل
صافي ايرادات الفوائد	128	184	210
ايرادات بيع العملة الاجنبية	32	112	50
ارباح رأسمالية	25 -	16	9
رواتب وعلاوات	42	39	43
صيانة	1	0.6	0.9
خدمات استشارية	0.3	0.7	0.5
سفر وايفاد	11	13	10
غرامات	18	0.8	16
قرطاسية	95	66	80
فوائد مدفوعة	211	198	168

الحل/

1- نحسب صافي ايرادات التشغيل:

المبالغ بالملايين	بغداد	اشور	بابل
صافي ايرادات الفوائد	168	184	210
ايرادات بيع العملة الاجنبية	32	112	50
ارباح رأسمالية	25 -	16	9
صافي ايرادات التشغيل	175	312	269

2- نحسب صافي المصاريف من غير الفوائد :

المبالغ بالملايين	بغداد	اشور	بابل
رواتب وعلاوات	42	39	43
صيانة	1	0.6	0.9
خدمات استشارية	0.3	0.7	0.5
سفر وايفاد	11	13	10
غرامات	18	0.8	16
قرطاسية	95	66	80
المصاريف من غير الفوائد	167.3	120.1	150.4

3- نطبق المعادلة الرياضية الاتية:

$$NIE = \frac{\text{Non} - \text{Interest Expense}}{\text{Net operating income}}$$

المصرف	بغداد	اشور	بابل
المصاريف من غير الفوائد	167.3	120.1	150.4
صافي ايرادات التشغيل	175	312	269
كفاءة الادارة NIE	95.6%	38.5%	55.9%

كلما انخفضت النسبة كلما دلت على كفاءة المصرف في تحقيق اعلى ايراد بأقل كلفة تشغيلية ، ويتضح من النتائج السابقة ان مصرف اشور هو افضل مصرف من حيث كفاءة الادارة تبعه مصرف بابل فمصرف بغداد.

4-2. جودة الأرباح Earning Quality

تعكس الأداء التشغيلي الحالي للمصرف وتعد مؤشر جيد للتنبؤ بالأداء التشغيلي المستقبلي للمصرف ، فضلا عن كونها نسب بالغة الأهمية اذ تعبر عن قدرة المصرف في الحفاظ على الجودة والاستقرار في حجم الارباح. ومن النسب المعتمدة في تقييم جودة الأرباح هي:

1-4-2. معدل العائد على الموجودات Return on Assets Ratio (ROA)

تحتسب بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة الى إجمالي الموجودات وتستخدم في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف اذ تعكس كيف يمكن لإدارة المصرف ان تستخدم موارد استثماراتها الحقيقية بشكل جيد وكفء في توليد الأرباح، وذلك عن طريق توظيف موجودات المصرف في القروض والاستثمارات واستغلالها بأفضل ما يمكن ويعد ارتفاع هذه النسبة دليل على كفاءة سياسة الإدارة التشغيلية والاستثمارية ، كونها تقيس قدرة الإدارة في استخدام الموجودات بالشكل الأمثل وتحقيق الأرباح عن طريق تنويع الاستثمار في الموجودات المختلفة. وتحسب بالمعادلة الاتية:

$$ROA = \frac{\text{Net income}}{\text{Total Assets}}$$

2-4-2. صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الموجودات Net Interest Margin to Total Assets

تقيس الفرق بين دخل الفوائد المتولد من الائتمان النقدي ومقدار الفوائد المدفوعة إلى مقرضيها نسبة الى اجمالي الموجودات، أي يتم التعبير عن هذه الفرق كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات، ويشير ارتفاع النسبة إلى قدرة المصرف في تحقيق الأرباح في ضوء إجمالي الموجودات.

5-2. السيولة Liquidity

تعد الموجودات الأكثر سيولة مؤشراً على قدرة المصرف في جمع الأموال النقدية خلال مدة قصيرة، ولكنها تقلل أيضا من قدرة الإدارة على الالتزام بشكل موثوق باستراتيجية الاستثمار التي تحمي المستثمرين. اذ يقصد بالسيولة قدرة المصرف في الحصول على الأموال اللازمة عند الحاجة إليها من خلال التطابق في التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات السوق النقدي (الإقراض والاقتراض) . ويمكن قياس السيولة بالنسب الاتية:

1-5-2. نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة الى الودائع Credit Deposit Ratio

تعكس هذه النسبة قدرة المصرف في منح التسهيلات الائتمانية عن طريق الاموال المجمعة من الودائع، وتتأثر هذه النسبة بعوامل معينة مثل نمو الودائع واحتياطيات النقد واستثمارات المصارف. اذ تصادق المصارف على الائتمان بعد استيفاء متطلبات الاحتياطيات النقدية والسيولة القانونية من ودائعها. وتبين النسبة المرتفعة زيادة الاعتماد

مثال/ من خلال الامثلة السابقة توفرت لديك المعطيات الاتية:

المصرف	بغداد	اشور	بابل
معيار كفاية رأس المال	31.30%	43.62%	37.33%
معيار جودة الموجودات	23.19%	8.93%	29.64%
معيار كفاءة الادارة	95.6%	38.5%	55.9%
معيار جودة الارباح	7.34%	8.29%	9.22%
معيار السيولة	37.05%	28.25%	30.24%
معيار الحساسية	21.19%	4.13%	8.54%

استخدم الجدول ادناه لبيان اي المصارف الثلاثة هو الافضل من حيث السلامة المصرفية وفق انموذج CAMELS

مكونات أنموذج CAMELS	درجة التصنيف				
	1	2	3	4	5
كفاية رأس المال	اكبر من≤15%	%14.99-12	%11.99-8	%7.99-7	%6.99≥
جودة الموجودات	اقل من ≥20%	%21-34	%35-49	%50-75	%76≤
كفاءة الإدارة	اقل من≥25%	%30-26	%38-31	%45-39	%46≤
جودة الارباح	اكبر من≤ 1%	%0.9-0.8	%0.7-0.35	%0.34-0.25	%0.24≥
السيولة	اقل من ≥55%	%62-56	%68-63	%80-69	%81≤
الحساسية للسوق	اقل من ≥25%	%30-26	%37-31	%42-38	%43≤

الحل/

من خلال المعطيات وبتطبيق النسب من حيث درجة التصنيف ظهرت النتائج الاتية:

المصرف	بغداد	اشور	بابل
معيار كفاية رأس المال	1	1	1
معيار جودة الموجودات	2	1	1
معيار كفاءة الادارة	5	3	5
معيار جودة الارباح	5	5	5
معيار السيولة	1	1	1
معيار الحساسية	1	1	1
CAMELS	15	12	14

ويتضح ان مصرف اشور حقق المرتبة الاولى تلاه مصرف بابل ومن ثم مصرف بغداد

واجب بيتي / مهم

من خلال البيانات ادناه صنف اي المصارف افضل مستخدما انموذج CAMELS ووفق المعايير المعتمدة.

المبالغ بالملايين			
المصرف	المنصور	الوطني الاسلامي	الاهلي العراقي
راس المال المدفوع	500,000	500,000	500,000
احتياطيات معلنة	200	1,650	624
احتياطيات عامة	236	150	224
احتياطيات غير معلنة	112	420	768
نقد في الصندوق	1,976	1,516	1,844
قروض 40% منها عقارية	44,000	45,600	64,000
مباني	1,570,000	1,120,000	1,300,000
القروض المتعثرة	1,160	870	1,224
مخصص خسائر القروض	550	600	560
اجمالي القروض	2,630	3,024	2,240
صافي ايرادات الفوائد	256	368	420
ايرادات بيع العملة الاجنبية	64	224	100
ارباح رأسمالية	50	32	18
رواتب وعلاوات	84	78	86
صيانة	2	1.2	1.8
خدمات استشارية	0.6	1.4	1
سفر وايفاد	22	26	20
غرامات	36	2	32
قرطاسية	190	132	160
فوائد مدفوعة	422	396	336
التسهيلات الائتمانية المباشر	830	1,244	1,028
الاستثمار في الاوراق المالية	1,224	244	374
صافي الدخل المتحقق	424	490	404
اجمالي الودائع	2,240	4,404	3,400
اجمالي الموجودات	5,776	5,910	4,380